السياسة الاقتصادية في الجزائر بين الأسس الاقتصادية و بيروقراطية السلطة: رؤية سوسيو-إقتصادية

أ.حادي عثمان
جامعة سعيدة

لقد عملت الدولة الجزائرية منذ الوهلة الأولى على ألا يخرق العقد الضمني الذي يربطها بالمجتمع، حتى تتجنب تذمر غالبية أوساطه ، فتضمن بذلك استمرارية لنظامها السياسي ،من هذا المنطق بالذات تمتشغيل و تحريك المنظومة الاقتصادية الوطنية ، فتم الإبقاء على المؤسسات العمومية رغم حالتها المتأزمة ، كما تم الإقتطاع من الميزانية العامة لتدعيم القدرة الشرائية ، رغم أن النتائج التي أفرزتها هذه المنظومة أعادت تأكيد عقم مثل هذا المنطق السلطوي في تسيير العملية الاقتصادية .

فشل التسيير البيروقراطي :

إن الإنغلاق المفرط داخل المنتظم السياسي وما انجر عنه من تجاوزات ومن أخطاء في التصورات المستقبلية، وخاصة انتشار ظاهرة التسلط والاحتواء داخل المنتظم(Le gout de l'accaparement) هي التي أنتجت الفشل في بناء توازن داخل المنظومة الاقتصادية والسياسية على السواء[1].

إذ أن جل التعديلات التي ادخلت على البنية الاقتصادية كانت تحمل صيغة إيديولوجية معينة[2] ، فحدة الصراع داخل هرم السلطة بين الفاعلين السياسيين وجماعات المصالح فرض نفسه بقوة، فبدلا من صياغة خطاب سياسي يعكس إرادة سياسة فاعلة وعقلانية للإرتقاء بالإقتصاد الوطني على المستوى المطلوب ، أصبحت الخطابات الديماغوجية والمؤدلجة تصب داخل المؤسسات الاقتصادية ، وبالتالي لم يكن من المستعبد أن تتعطل مسيرة التنمية في أول صدمة تواجهها .

فقد عرفت الدولة اقتصادا مسيسا وليس سياسة اقتصادية قائمة على الجدوى والنجاعة ، فقد كانت المشاريع الاقتصادية خاضعة لتقلبات القرارات والاحكام السياسية التي لاتعرف الاستقرار . من هنا وفي ظل انعدام رقابة اجتماعية وسياسية حاسمتين ، كان الهروب الى الحل السهل وهو السوق الخارجي سواء للاستيراد أو الاقتراض.

فقد افترض المنطق السلطوي للفئات المتحكمة أن تبقى كل المؤسسات الاقتصادية العمومية خاضعة للهيمنة الادارية – البيروقراطية ، وهذا من أجل تأمين أكبر لمصالحها ، وهذا ما دعى إلى القول لاحقا أن المؤسسة الاقتصادية كانت مستهدفة في إنتاجها ، وإنه تحتم بفعل الواقع المصلحي تفكيكها حتى يتسنى تشييد آليات عمل جديدة تتعزز من خلالها مكانة فئات محددة داخل المنتظم السياسيي .

إن المأزق الاقتصادي الذي عرفه التسيير "العزائمي"(Volontarisme)كشف سيطرة وسذاجة منطق التسيير الاقتصادي في " تلفيق " العمومية على الاقتصاد الوطني من حيث الاداء والخدمة ، ليس في كونه لم يحقق هذا الهدف فقط ، بل لكونه لم يستطع تحقيق تنمية اقتصادية ، لأنه ذاته (هذا المنطق) حبيس ايديولوجية خوصصة الدولة[3]

من جهة أخرى ، فالافتراضات التي تطلبها اقتصاد التوزيع من وجهة النظر الإيديولوجية والسياسية ، هي ضرورة تعطيل الحركية الاقتصادية ، إذ انه كيف يمكن تفسير أن 1.5 مليون هكتار من أفضل الأراضي الفلاحية التي كانت في وقت مضى تقدم منتوجا من أعلى المحاصيل عالميا قد أصبحت بهذه الوضعية الرديئة وفي فترة وجيزة ؟![4]

فالعامل الايديولوجي والسياسة التي أنتجتها السلطة الكولونيالية هما اللذان أنتجا ذلك الكم من التراكم السلعي داخل الحقول الفلاحية . إذن أين يكمن سر إخفاق الإيديولوجية الوطنية في التعبئة من أجل الإنتاج؟

فالمظهر الرئيسي لإعادة التوزيع يظهر بالأساس في الإفلاس الذي شهدته المؤسسة الإقتصادية ، إذ تستمر هذه الأخيرة في النشاط لا لكونها حققت هامشا من الربح ، ولكن لكونها تؤدي وظيفة سياسية – اجتماعية (Politico-Social)، كما تقوم بتوزيع الأجور، لكن ليس من منطق المقابل الإنتاجي ، ولكن استجابة لمنطق السلم الاجتماعي الذي يعبر عن الثمن السياسي الذي تدفعه السلطة السياسية حتى تتمتع بالرضا والقبول ، وذلك من خلال المعالجة الإدارية للأسعار والتضخم العددي للعمال...إلخ

إن هذه السلطة الجديدة التي عرفت بسلطة "الأبوية– الجديدة" (Néo-Patrimonial) لم تعد قادرة على خلق وتعبئة الموارد الاقتصادية خاصة قوة العمل منها ، إذ أن إعادة بعث جهاز الإنتاج اصطدم بمنطق هذه الأبوية[5] ، و لم يعد من المتيسر تكييف قوة العمل مع شكل الاستغلال التي يتطلبها نظام تسيير دواليب الإنتاج . فالأبوية الجديدة ، تظهر على أنها عائق أمام التنمية الاقتصادية ، بدليل أن العملية الاقتصادية لم توظف في سياقها الصحيح ، بل على اعتبارها موردا سياسيا هاما يمكن النظام من المحافظة على استمراريته من خلال ضمان حد من التفاهم مع القوى الإجتماعية ، خاصة فئة العمال منها.

ومن خلال هذه الأبوية تكمن الانشغالات الرئيسية للنظام بهدف تأمين مصالحه السياسية،من خلال تجنبهالمواجهة مباشرة مع القوى العمالية ، لأنه بتكثيف الضغطعلى هذه الفئةسوف يتولد عنفا مضادا ، قد يعصف بالاستقرار المؤسساتي لذلك تلجأ الأبوية الجديدة إلى توجيه النظام الاقتصادي بالشكل الذي لا يترك مجالا لتبلور سلطة نقابية يتحمل على إثرها النظام جميع تبعاتها [6].

إن المنطق الأبوي قد أفرزنوعا من الممارسة البيروقراطية ذات الشكل "العزائمي" ، تنحو إلى خلق نشاط وحركية اقتصادية تستند فقط إلى قرارات إدارية فوقية بغض النظر عن مفعولها الإقتصادي ، تستهدف إدخال تعديلات ظرفية وفقا لما يتماشى ومصالحها ، وبهذا أصبح مفهوم العمل والإنتاج رهين إعادة خلق الثروة للفئات السلطوية ، بمعنى أن الفعل الاقتصادي أصبح مسيرا بتوجيهات إدارية لا أكثر.

إضافة إلى ذلك ، فامتصاص القوة الاقتصادية في تحقيق التنمية ، جعلت من إدارة العمليةالاقتصادية لا تتم وفق الأسس الاقتصادية ، فنظرا لعدم فعالية الانتاج تمت تغطية ذلك من خلال الريع النفطي ، الذي لم يكن يمثل في حقيقة إلا تحويلا للقيمة المنتجة من الجهة الأخرى داخل المجموعة الاقتصادية الوطنية،كما أنه لم يوظف بالمقابل لخلق آليات محلية لتثمين قيمة العمل .

من جهة أخرى فقد دفعت عملية التراكم إلى السطح بقوة المعطى التكنولوجي، نظرا لأهمية التوظيفات التي حصلت وللفروع الجديدة التي استحدثت وما نتج عنها في مجال التأهيل، و قد رافق هذا المسار نقاش طويل حول صيغ إدخال التكنولوجيا الجديدة وتكاليفها وفعالياتها وما سينتج عنها من قضايا اجتماعية و اقتصادية [7].

وطرح على بساط البحث اعتماد صياغة " تسليم المفتاح "(Turn Key) ، كما تم تناول فعالية التكنولوجيات المستوردة وانعكاساتها المتدنية إلى عدد من الظواهر[8] : تباطؤ نمو الإنتاج في الوحدات الصناعية والأخطاء الحاصلة في بنائها وعدم تكيف بعض التكنولوجيات مع البيئة المحلية ، لا سيما تلك المستعملة في الزراعة (تربية المواشي ، إنتاج مشتقات الحليب...) . فإذا كان رأس المال مع اليد العاملة والأرض يشكلون عناصر الإنتاج التقليدية الثلاثة ، فإن التكنولوجيا في العصر الحديث تلعب دورا حاسما ، يمكن النظر إليها في دورها الدمجي (Intégrative) في حراك كل العناصر الأخرى معا .

لكنه إنطلاقا من ملاحظة لعملية نقل التكنولوجيا، فإنها لم تبرر كعنصر من عناصر الإنتاج، بل كعنصر من عناصر الاستهلاك[9]، مما لا يدع مجالا للشك في طبيعة التطور الذي تحققه هذه التكنولوجيا . واذا كان مفهوم التكنولوجيا الملائمة يعتبر أن :

" التكنولوجيا هي تعبير عن الواقع الإجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه ، وأن النماذج التكنولوجية – التي تطورت استجابة لحاجات المجتمع إلى ما لا يصلح في أغلب الأحيان لمجتمع اخر – لها ظروف جد مغايرة "[10] .

فالمسؤولون عن تسييرعجلة الاقتصاد الوطني،لم يراعوا في اختيارهم للأنماط التكنولوجية ما يتلاءم وطبيعة الهياكل الاقتصادية لمؤسسات الدولة، من جهة أخرى لم تكن هذه الأنماط تتماشى والأبعاد النفسية والاجتماعية للفرد الجزائري، لذا جاء اختيار أنماط محددة دون دراسة مسبقة وعلمية لا تأخذ في الحسبان العوامل المذكورة.

يضاف إلى السلبيات السابقة عدم الإعتماد على الكفاءات العلمية ، بل اللجوء إلى تهميشها، وبالتالي الابتعاد عن العمل المخطط والمدار بإمعان ، لأن التركيبة الاجتماعية للسلطة بحكم بحثها عن مواطن الإثراء لم يكن من مصلحتها أن تسير عجلة التنمية وفقا لمعايير وكمثال عن ذلك ، أجرت المصالح التقنية للتخطيط عام 1986 و 1987 دراسة تبين أن عدد السكان سيرتفع من 23,7 مليون نسمة سنة 1986 إلى 34,5 مليون سنة 1999، بمعدل 3,2 سنويا ، وسترتفع نسبة السكان العاملين من 4,7 مليون إلى 8,3 مليون بمعدل قدره 4,3 بالمئة ، وفي ضوء هذه الأرقام حددت الدراسة تطور الحاجات الوطنية في قطاعات حيوية (السكن ، الصحة ، التعليم ،...) فكان جواب النظام أنذاك إغلاق وزارة التخطيط .

ومن أمثلة فساد بيروقراطية الدولة ، سن قوانين لم تكن في صالح الفئات المحرومة ، وإنما زادت في غنى الأقلية المحظوظة ، من بينها قانون بيع أملاك الدولة بالدينار الرمزي ، مما أفرز أزمة أخلاقية بفعل التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الواعد والوضع المعيشي اليومي المزري .

إن النموذج السياسي – الاقتصادي المعمول به كان يحمل معه سمات فشله ، فقد أفرز تعميم الطلب النقدي مظاهر لا تتماشى مع القيم الاجتماعية التي تخلقها منظومة الانتاج . إذ أن المؤسسة العمومية المفلسة وكذا البنوك الوطنية عملت على تعويم السوق الوطنية بقيمة معتبرة من الكتلة النقدية ، أدت من جهة إلى التأثير السلبي على التوازنات الاقتصادية ، ومن جهة اخرى أفرغت العملة الوطنية من قدرتها الشرائية [11].

وقد تلازم مع ذلك تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال التحكم في الاستفادة من العملة الصعبة ،وزاد استفحال ذلك غياب مراقبة جبائية فعالة لظاهرة الإثراء ، بل كانت في الكثير من الأحيان مصدرا لهذا الثراء وإفقارا لمؤسسات الدولة وهياكلها ، ومناخا خصبا لانتشار الفساد والرشوة .

فالملك العام المقدر بـــ :650.000 فيلا ، سكنات ، محلات ، تجارية ..... والعملة الصعبة التي كانت تستفيد منها فئات معينة ، كلها كانت في متناول النظام وزبائنهم[12]على غرار ذلك ، فالمواقع الاستراتيجية تركزت في يد مجموعات مهيمنة تقوم بتوزيع الأدوار وفقا لمعيار الموالاة وتزكية توجه النظام . وفي خضم كل هذا الصراع ، أضحت الإدارة باعثا لتعقد وتشابك المصالح واستفحال الفساد .

من جهة أخرى ، فإن نمط التوظيف في المؤسسات وأجهزة الدولة لم يخضع لقاعدة الكفاءة والعلم ، لكنه بالعكس خضع بالأساس لقاعدة الزبائنية ، و إلى روح الجماعة والجهة ، لذلك فالأفراد الذين تموقعوافي مناصب داخل أجهزة الدولة ،

وفقا لتلك المعايير لم يتمتعوا بروح الخدمة العمومية ، بل سخروا وبكل الوسائل مناصبهم لخدمة الصالح الخاص ولصالح المجموعة كتعبير عن نوع من الجزاء[13].

زيادة على ذلكفالمؤسسة الاقتصادية الوطنية قد تحملت تكاليف مضاعفة جدا مقارنة بمثيلاتها في الدول الاخرى ، فهي تتكفل بإعادة تهيئة و بناء وحدات إضافية ، ضف إلى ذلك فإنها تتحمل أيضا كل أعباء التجهيزات المستوردة ، بما فيها الخبرة التيكنولوجية ، مع مراعاة دوما عامل السوق العالمي غير المستقر . بمعنى آخر، فإن تكلفة إنجاز مصنع واحد في الجزائر ، كان يكلف الدولة قيمة مضاعفة مقارنة مع دولة صناعية أخرى في إنجازها لمصنع بنفس الحجم وبنفس القدرات الإنتاجية .

ضف إلى ذلك فإن الفلسفة الاقتصادية للبيروقراطية السائدة في تحليلها للأشياء ، أن أصل المشكلات يكمن بالأساس في اختلال الوظيفة في القاعدة وليس في القمة ، ولا حتى في المستويات الوسطى . فإذا سجل الاقتصاد افتراضا نتائج سيئة فمرد ذلك إلى أولئك الذين يعملون في المنشآت والمؤسسات العامة ، أما البنية الفوقية فهي لا يمكن أن تنخدع ولا أن تسيء التصرف ، بل هي في هذه المجالات تنصب المراقبة القاسية الغير مبررة على الأدوات و الوسائل العمومية ، في مقابل ازدهار التجارة الخاصة المخالفة للقانون والتدبيرالمالي السيء [14].

ومن بين المعوقات التي لا تقل أهميتها عن سابقتها ، هي افتقار الساحة العلمية إلى نقاش أكاديمي جاد حول الوضع السياسي – الاقتصادي ، إذ أن معظم الدراسات كانت وصفية لحالة اقتصادية دون أن ترقى إلى مستوى التحليل لهذه الحالة وتشخيص الخلل في هيكلها العام إذ أنها عموما كانت تعمل على مجرد ترجمة الوضع الاقتصادي كما هو ، بدلا من طرح وتشريح حالة الاختلال بطريقة نقدية صريحة .

إن حالة النقاش هاتهلم تساعد على بعث اقتصاد سياسي مثر وموجه للعملية الاقتصادية ،و هذا راجع بالدرجة الاولى إلى التكوين الإيديولوجي المكثف على حساب التكوين العلمي لأولئك الذين تبنوا قيادة وتوجيه المسار التنموي بإيعاز من إرتجالية من مثلوا سلطة الدولة[15] .

مؤثرات التسيير البيروقراطي:

لقد ازدادت التبعية الاقتصادية للأسواق الدولية بشكل كبير في هذه المرحلة (الثمانينيات)، ويتجلى ذلك بصورة أوضح في نصيب المحروقات من إجمالي صادرات الدولة ، فقد انتقل هذا النصيب من 80% لسنة 1972 إلى 97% سنة 1974 ، ليستقر ما فوق95% بدءا من الثمانينيات لتصبح الدولة على إثرها مصدرة بالدرجة الاولى للمحروقات[16] .

أما خارج قطاع المحروقات ، فلم يكن لمدخول الدولة بالعملة الصعبة أهمية تذكر ، ما عدا ما قدر بحوالي 4% كخدمات في مجال السياحة خصوصا أو ما نسبته 02% في شكل تحويلات عن المهاجرين الجزائريين ، بينما بلغ نصيب السياحة في الدخل الوطني المغربي والتونسي على سبيل المقارنة ما نسبته 30 % على التوالي .

فقد أدى النسق الريعي الأحادي التصدير إلى فشل أي محاولة إصلاح وبعث حركية داخل المنظومة الاقتصادية ، بل جعلها اكثر هشاشة وتبعية للخارج ، خاصة إذا أدركنا أن السوق العالمي هو المتحكم الوحيد في تحديد سعر البرميل وليس للدولة أي دخل في ذلك ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يوصف بكونه موضوعا علاجيا أكثر من شيء آخر[17] يبحث عن تأمين السلم الاجتماعي ويضمن استمرارية النسق السياسي .

إن النمو الكبير للمتاحات المالية الخارجية في أوائل الثمانينيات ، ونضوبها ابتداء من سنة 1986قد حددا إلى حد كبير تطورات و توجهات العملية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية . فقد عاشت الجزائر منذ نهاية السبعينيات في الرخاء

بفضل الصدمة البترولية إذ انتقلت أسعارالنفط من 12 دولارا مع نهاية 1978 إلى 34 دولارا في 1980 ، لتصل إلى 40 دولارا سنة 1981[18]، و بمنطق السلطة القائمةفإن دوائر القرار السياسي تبنت هذه الأرقام على أنها مستقرة وغير قابلة للمراجعة ، هذا الافتراض الساذج ذهب إلى حد اللامبالاة وعدم الاهتمام بما قد يخلفه أي تغير في هذه الأسعار ، غير أن تفطن أصحاب القرار لم يأت إلا مع الانهيار الحر لأسعار البترول سنتي 1985 – 1986 .

هذا السقوط الحر لأسعار النفط ، أدى إلى تقلص مداخيل الدولة من المحروقات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 11,823 مليار دولار سنة 1986 ، ثم إلى 10,116 مليار دولار سنة 1987 ، لتصل إلى 9,637مليار دولارسنة 1988 .

و قد انجر عن ذلك انعكاسات خطيرة أهمها:

- تراجع في مستوى الاستهلاك الفردي إلى ما نسبته 20 %ما بين 1985-1991.
- تنامي التفاوت الاجتماعي بدليل الإثراء السريع عن طريق المضاربة لمجموعات محددة في مقابل تزايد نسبة الإفقار للشريحة العظمى من المواطن.
- تدهور قطاع السكن لدرجة خانقة، تترجمه نسبة شغل الشقة الواحدة بسبعة أفراد على الأقل.
- ارتفاع نسبة التضخم، خاصة ابتداء من سنة 1987 لتصل إلى 31,8%سنويا في سنة 1992.
- تصاعد في المديونية الخارجية دونما مقابل الإنتاج المحلي، أدى إلى إرتفاع نسبة خدمة الدين، التي أصبحت تمتص ما نسبته 70% من واردات العملة الصعبة [19].

إن تراجع المدخرات من السلع الاستهلاكية دفع إلى البحث عن مصادر غير رسمية لتأمين المتطلبات اليومية للأفراد، و قد تمثلت هذه المصادر في خلق سوق موازية يزاول المواطن من خلالها نشاطات يومية تعرف بنشاطات من أجل البقاء (Activités de Survie) .

هذه النشاطات عكست ظهور أسواق و قيم تختلف عن تلك الأسواق و القيم التي تديرها الدولة، حيث إنها نمت و تطورت بعيدا عن أي مراقبة أو تنظيم رسمي. كما أنها –السوق الموازية– لم تعلن فقط عن وجود خلل على مستوى التوازنات الاقتصادية الموجهة، لكنها أعلنت عن تكون جنيني(Embryon) لمجتمع جديد يتشكل خصوصا من فاعلين اجتماعيين جدد من خلال قيامهم بممارسات اجتماعية جديدة[20].

فعمليات الصرف الموازية مثلا، حققت استقلاليتها في الاقتصاد الموازي محدثة بذلك إعادة ترتيب اجتماعي عنيف، مكن أولئك الذين يخترقونه من تشكيل ثراء فاحش بفعل التضخم السريع الذي أحدثته عمليات التخفيض المتتالية للعملة الوطنية.

إن السوق الموازية، قد تمتعت بمنظومة قيم تصنعها علاقات الدعم و المساندة بين مختلف فاعليه باختلاف تدرجهم المادي، و ذلك من خلال توفير المادة المعروضة و جعلها تتزلق بين مختلف هذه العناصر، هذا ما سوف يشكل –بتراكم الزمن– قوة اجتماعية جديدة من شأنها أن تقلب التسلسل الاجتماعي التقليدي على عقبيه[21].

بيبلوغرافيا:

(01) LamchichiAbderahim, l'Algérie en crise. Paris : éd. L'Harmattan, 1991, p47.
(02) OsterKamp, Rigmar, « A propos des Réformes : le cas de l'Algérie », in revue NAQD, N° : 07, Alger,1994,p45.
(03) AddiLahouari , L'Algérie et la démocratie : Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine. Paris : éd. La découverte, 1995, p80.
(04) Ibid, p81.
(05) AddiLahouari, « Dynamique et contradiction du système politique », in revue science politique, juridique, et économique (SPJE), juin, Alger 1998, p504.
(06) Ibid, p505.
(07) عبد الطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980) ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص499.
(08) المرجع نفسه، ص500.
(09) المرجع نفسه، ص104.
(10) علي الدين هلال، "الأبعاد السياسية و الإجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 37 جوان 1982 ، ص 108.
(11) AddiLahouari , L'Algérie et la démocratie, op.cit, p86.
(12) Harbi Mohammed, l'Algérie et son destin. Paris : éd. Arcantère. 1992, p204.
(13) Dahmani Ahmed, l'Algérie à l'épreuve : Economie Politique des réformes (1980-1997). Alger : éd. Casbah, 1999, p21.
(14) غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص. ط1، بيروت: دار الطليعة، 1997، ص62.
(15) R.O. Kamp, op.cit, p47.
(16) Jaque OuledAoudia, "La crise Financière », in Demain l'Algérie, Paris : Syros, 1995. P67.
(17) Ibid, p71.
(18) A. Dahmani ,op.cit, p82.
(19) Benoune Mahfoud, Esquise d'une anthropologie de l'Algérie politique. Alger : éd. Marinour, 1998, p122.
(20) Heni Ahmed, « Ajustement, Economique parallèle et contre-Société » in revue NAQD, N°07,1994, p51.
(21) Ibid, p56.